

انتقد كل شيء في الحكومة، لكنه نزه الرئيس، وقال إنه ينتظر قراره الصعب لإنقاذ البلاد.. بروفيسور الاقتصاد / سيف العسلي: تقرير المالية للحكومة ينم عن غباء وجهل، ولست مع رفع الدعم، واليمن على مشارف الخطر..



نشرت [المصدر] قبل عددين من الآن، وعلى حلقتين مطولتين، تقرير وزير المالية المرفوع للحكومة، حول تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني.. ولما فيه من معلومات - قد تكون هامة للحكومة - إلا أنه أتمس بالضعف، والمغالطات - حسب اعتقاد بعض الاقتصاديين المتابعين. وفيما كشف التقرير عن ارتفاع كبير في عجز الموازنة العامة، فقد خلص إلى تبرير ضرورة رفع الدعم عن المشتقات النفطية.. وكنا وعدنا القراء بمواصلة مناقشة هذه القضية الهامة التي تمس البلاد والعباد.. وعليه فإننا وفي هذا العدد، رأينا أن نبدأ النقاش مع بروفيسور الاقتصاد، الدكتور/ سيف العسلي.

وشغل العسلي، مواقع اقتصادية عديدة، انتهت به وزيراً للمالية في فبراير 2006، لكنه أقصي من هذا الموقع في التعديل الحكومي التالي أبريل 2007، واستقر حالياً كمستشار اقتصادي لرئيس الجمهورية..

وفي هذا الحوار، هاجم "العسلي" التقرير الحكومي بشدة وقسوة. وأعتبره مغالطات، متهماً من أعده وصاغه، ووضع أسسه، بالجهل والغباء. وأكد أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لن يكون الحل الأمثل، فيما الموازنة العامة مختلة وغير مرتبة بشكل صحيح، مذكراً بما حدث من رفع سابق للدعم، لكن العجز ما زال قائماً.

العسلي الذي يُعتقد أنه أقبل من المالية، بسبب مواجهته جبهة الفساد المتغلغلة في جهاز الدولة، ركز كثيراً على إصلاح الضرائب، وكان في عهده الوزاري، أقال ما اعتبرهم عصابة الفساد في مصلحة الضرائب، لأنه يؤمن أن الضرائب التي تجمعها الدولة لا تساوي سوى 20٪

من الضرائب المستحقة التي تبلغ (تربليون ريال)، وليست تلك التي تجمع سنوياً وبالباقة فقط 300 مليار ريال، وبضعة ملايين..

ليس ذلك فحسب.. أيضاً، هاجم الرجل أسلوب الحكومة والبنك المركزي، في التعامل مع أدون الخزائنة. لكنه قدم حلولاً إدارية من ستة محاور، قال أنها مقدمة هامة للوصول إلى المعالجات المالية والاقتصادية..

وهو تحدث كثيراً عن الفساد ودوره في إنهالك الموازنة العامة للدولة. وأكد أن العجز الحاصل فيها، لا يمكن علاجه في ظل هذا الإنفاق الحكومي العبيثي، غير الربحي. وقال أنه كان يملك خطة لمعالجة الأوضاع خلال خمس سنوات، لكنه أقصي من الوزارة بعد عام واحد فقط..!! ولماذا؟! أكد أنه لا يعلم. لكنه مع ذلك كله، نزه رئيس الجمهورية، واعتبره بريئاً من كل ما يحدث..!! بل أنه على يقين تام، من أن الرئيس سيتخذ قراره المناسب في مرحلة ما.. وإذ قال أنه لا يدري متى سيكون ذلك.. لكنه أكد أن هذا القرار الذي قد يكون أصعب من كل قراراته السابقة، سيكون هو القرار المجدي لإنقاذ البلاد..

قد يكون من الغريب أن الرجل الذي يتحدث عن الاقتصاد بسلاسة وطلاقة، ويشخص الداء، ولا يعجز عن أن يصف له الدواء.. الرجل الذي اعتبر كل ما تقوم به الحكومة غباءً، وجهل.. ما زال متقائلاً بأن اليمن لم تنزل بعد لمرحلة الخطر، بل يؤكد أنها حالياً ما تزال على مشارف.. والأغرب من ذلك - ربما - أنه ومع كل تلك الحصافة والذكاء الذي يمتاز به، في علم الاقتصاد، ظل يحاول، حتى النفس الأخير - من هذا اللقاء - من أقتناعنا بالانتظار.. انتظار قرار الرئيس الصعب الذي يؤمن أنه سيتخذه قريباً جداً..

حوار: عبدالحكيم هلال - علي الفقيه

على قضية النفط فقط، هو أمر غير سليم. لأن النفط زاد في الماضي، وزادت أسعاره عالمياً، لكن الأزمة ظلت على ما هي عليه دون أن تحل..!! وبالتالي لا يمكن القول أن سبب الأزمة فقط، هو تذبذب أسعار النفط فقط، وإن كان ذلك يؤثر فعلاً، لكن تأثيره يتطلب معالجات عامة، وهذه المعالجات كنا قد بدأنا بها حينما كنت وزيراً للمالية..

■ ماهي تلك المعالجات؟

□ ركزنا على إعادة هيكلة الموازنة العامة بحيث يكون هناك توازن بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري سواء من حيث النسب أو من حيث المجالات التي يتم الإنفاق فيها. نحن نعرف أن الدولة أصبحت هي الموظف الأخير، وأنها خلطت بين وظيفة الرعاية الاجتماعية وبين وظيفة أداء الخدمات العامة، فاصبحت توظف فقط لأسباب سياسية أو لأسباب إجتماعية مما أدى إلى أن عدد موظفي الدولة أصبح يفوق المليون، لكن تأثيرهم الفعلي لا يوازي حتى 200 ألف على الأقل. وهناك مشكلة خطيرة جداً، وهي أن المتعلمين والنخب، الذين بذلت الدولة الأموال الكثيرة في تعليمهم وتدريبهم، تحولوا - لأسباب في معظمها سياسية - إما إلى مستشارين أو إلى "خليك في البيت" وهؤلاء هم نخبة المجتمع الذين كانوا قادرين على قيادة البلاد..!!

■ ماذا نقصد؟

□ لا هو موظف قد استفاد منه وطنه واستفاد هو لنفسه، لأن المرتبات التي تعطى لهم قليلة جداً ولا تكفي بالكاد لمواجهة مطالبه الأساسية..!! ولا هو غير موظف، بحيث يبحث له عن وظيفة أخرى..!! وتأتي أهمية ذلك، بسبب أن هناك انحراف في المرتبات والأجور، مقارنة بالمكافآت والعلاوات، والتزييف وغير ذلك.. فهذه الأخيرة الواقع أنها تفوق المرتبات المخصصة، بعشرة أضعاف، أحياناً.. ولا يحصل عليها إلا "علية القوم" ..

■ مثلاً..

□ مثلاً.. إذا كان الوزير مرتبه 300 ألف، فإن هناك بعض الوزراء يتقاضون بالملايين..!! والسبب أن الأموال تركز بيد الوزير ومكتبه والشؤون المالية..

■ معنى ذلك أن الحديث عن إمكانية إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية "جرع"، لن يكون مجدياً، بسبب أن الفساد القائم في الجهاز الإداري، وترهله، وكذا غياب الرقابة عليه، يلتهم ما يمكن أن تحققة تلك الإصلاحات.. هل هذا - ربما - ما تريد أن تؤكد؟

□ بل أقول أن هناك عبث كبير داخل الموازنة العامة، يؤدي إلى وجود هذا الخلل، الذي تحدثت الحكومة عنه، وهو العجز القائم في الموازنة، والذي حاولوا أن يعزوه أساساً لانخفاض إيرادات النفط فقط.. وهذا ليس صحيحاً. وإنما السبب هو العبث الكبير الذي يصب في مصلحة أصحاب النفوذ. ومن جانب آخر كنت ومازلت أؤكد أن الضرائب التي يتم تحصيلها لا تساوي 20% من الضرائب الحقيقية المستحقة للدولة، والتي ستعوض العجز الحاصل وكل ما تم خسارته من الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار أو إنتاج النفط.

■ بالحديث عن هذا الأمر.. لماذا لم يتم إحداث مثل هذه

■ معظم المسؤولين في بلادنا يؤكدون عدم تآثر بلادنا بالأزمة المالية التي هزت اقتصاد العالم ما ريك في ذلك؟

□ في ظل العولمة، فإن الحديث القائل بعدم تآثر اليمن بهذه الأزمة العالمية، يعد حديثاً غير صحيح، فاليمن ليست على المريخ أو القمر.. واليمن تستهلك 70% من احتياجاتها من الخارج. كما أن بلادنا تعتمد على سلعة واحدة تمثل 95% من صادراتها وهي البترول. واليمن لها مغتربون كثر في الخارج يشكلون حوالي 30% من مصدر العملة الأجنبية. كما أنها تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية في كافة المجالات.. ولهذه الاعتبارات فمن يقول أن بلادنا لم تتأثر بالأزمة إنما يخادع نفسه..

■ من أي جهة سيكون التأثير أكبر؟

□ التأثير يأتي أولاً - كما اعترفت الحكومة - من انخفاض إيرادات النفط. وهو ما سيؤثر على الواردات، وبالتالي على الموازنة العامة للدولة. ثانياً: انخفاض المساعدات الخارجية.. أو بمعنى أصح، أن الكثير ممن وعدو بتقديم مساعدات خارجية قد لا يكون بوعدهم نظراً لكونهم سيطعون الأولوية لمواجهة احتياجات اقتصادية. أما ثالثاً: فإن قيمة الريال اليمني ستتأثر حتماً، بسبب هذه الأزمة نتيجة لانخفاض مصادر النقد الأجنبي، سواء من المغتربين أو من الصادرات اليمنية. والكل يعرف أن تذبذب قيمة الريال اليمني هي الكارثة الكبرى خصوصاً وأن معظم اليمنيين هم الآن إما في الفقر أو على حافة الفقر. وبالتالي فإن أي تغيير في قيمة العملات سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما سيدخل البلاد في أتون أزمت أكبر بكثير من الأزمت التي من الممكن أن تعانيها الدول الغنية نتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية. وأعتقد أن مؤشرات ذلك قد بدأت من خلال الانخفاض الحاد والسريع في احتياطي اليمن من العملات الصعبة. ولا أعتقد - إذا استمرت الأوضاع على هذا الحال - أن البنك المركزي سيكون قادراً على المحافظة على سعر الصرف. وإذا ما حصل إي اهتزاز في سعر الصرف فإن ذلك سيؤدي إلى اضطراب كبير. خصوصاً وأن البنك المركزي لا توجد لديه خطة لمواجهة ذلك. وربما أنه لا يفكر بها حتى..!! وليس لديه القدرة على التأثير، وهنا سنتدخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتضع البلاد في أتون أزمة لا يعلم مداها إلا الله..

■ نشرت صحيفة "المصدر" قبل أسبوعين، تقريراً حكومياً قدم بداية هذا العام، من وزير المالية، إلى رئيس الحكومة حول تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الوضع المالي للبلاد.. ولوحظ أن التقرير ركز على تآثر الوضع المالي للبلاد من زاوية واحدة وهي: تراجع أسعار وكمية النفط وفي الحلول ركز أكثر على ضرورة رفع الدعم عن المشتقات النفطية.. كيف تنظر إلى مضمون التقرير؟

□ نعم أطلع على التقرير الذي أشرت إليه. لكنني وجدت أن هذا التقرير يدل على ضعف مستوى من يرسم السياسة المالية في البلاد. وهو يدل على أن تلك العقلية أشبه ما تكون بعقلية أمين الصندوق، الذي فقط يهتم بالمقارنة بين الداخل والخارج. وفي الحقيقة أن توصيات هذا التقرير، وقراراته، تدل على جهل فضيع مبادئ وأسس السياسة المالية المتعارف عليها في العالم. ونحن نعرف أن السياسة المالية تقوم على أساس أن الدولة يجب أن تتصرف على عكس ما يقوم به الأفراد. بمعنى أنه عندما ينفق الأفراد يجب على الدولة أن تدخر أو تقلل من الإنفاق. وعندما يقلل الأفراد من إنفاقهم فعلى الدولة أن تزيد من الإنفاق حتى تمنع التذبذب. لكن ما ورد في هذه "الورقة" المسماه تقرير، هو غباء بكل ما تعنيه الكلمة. فالحكومة زادت الطين بلة.

■ تقصد بذلك عدم القدرة على تقديم حلول مناسبة

□ الحلول، التشخيص، والرؤية، والسياسات المالية الواردة في التقرير بشكل عام.. فتشخيص الأزمة واقتصارها

المعالجات - فيما يخص تحصيل الضرائب المستحقة- حينما كنتم على رأس وزارة المالية..؟

□ يا أخي.. كنت قد بدأت بعملية إصلاح للضريبة بأن بدأت بالقضاء على عصابة الفساد في مصلحة الضرائب حينها.. وللأسف الشديد استطاع القول أنه قد تم إعادتها الآن..!! وهي عصابة منظمة في مصلحة الضرائب وتعمل على تقسيم الضرائب بالمنافسة.. نصف للدولة ونصف لها..!! وهي توزع على مستويات مختلفة من المسؤولين في هذه العملية بوضوح..!! وكل دافع ضريبة، وكل محصل للضريبة يعلم ذلك..!! وكنت بدأت بعمل خطة لتحصيل الإيرادات الضريبية، تقوم على أساس إدخال الحاسب الآلي في العملية، مع تعديل الضرائب الأخرى مع تطبيق ضريبة المبيعات، بحيث

نصل إلى أن ما يدفعه المكلف من ضريبة، يكون عادلاً ومعقولاً.. غير أن هذه الإصلاحات وهذه العملية التي كنت بدأتها، تم إحباطها تماماً بعد خروجي من الوزارة..!! والآن وبعد سنتين تم إيقاف ضريبة المبيعات، لإصلاح الضرائب، ولكن دون أن يتم إصلاح أي شيء..!!

■ هل يمكن أن تغني عملية إصلاح تحصيل الإيرادات الضريبية عن نية الحكومة في رفع الدعم عن المشتقات النفطية مثلاً؟

□ قبل أن نتوجه إلى رفع الدعم عن المشتقات النفطية - كما تقول الحكومة - أو بدلاً من زيادة الأعباء على المواطنين.. فلماذا لا تقوم بعملية إصلاح حقيقية للضرائب. وما يتم تحصيله حالياً حوالي 300 مليار، وهو يمثل حوالي 20% فقط من الضرائب الفعلية، بمعنى أن الضرائب الحقيقية فيما لو حصلت ستصل تقريباً إلى التريلين

■ مؤخراً - كما تفيد المعلومات - أن رئيس الوزراء اجتمع مع قيادة القطاع الخاص، وتم الاتفاق على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الضريبية، ومنها تطبيق ضريبة المبيعات، وتعديل ضريبة الأرباح.. هل تعتقد أن مثل هذه الإجراءات تصب في اتجاه الإصلاحات المطلوبة في مجال الضرائب؟

□ هذه كلها حيل، وهروب من الحقيقي.. والتي تكمن بأن المكلفين يسكنون دفاتر قانونية موقع عليها من محاسبين قانونيين معترف بهم، وقوائم مالية صحيحة. بينما أن الضريبة التي يتم تحصيلها حالياً هي ضريبة تخمينية مقطوعة، وبالتالي لا علاقة لكل هذه القوانين بالإصلاح الضريبي لا من قريب ولا من بعيد. ما يحصل الآن هو: كم كانت ضريبتك في العام الماضي، عليك أن ترفع 5% وإذا رفضت ترفع 100%، وإذا دفعت حق "بن هادي" تدفع 5% فقط سواء كانت تستحق هذه الضريبة أم لا تستحق..!!

■ لماذا لا يمكن اعتبار الأمر على نحو آخر: أن التجار لديهم نفوذ كبير في الدولة، من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المسؤولين أنفسهم يمتلكون أنشطة تجارية وبالتالي يتم التعامل مع الأمر بهذه الطريقة توحياً لمصالحهم الخاصة..؟

□ لا.. لا.. يجب أن نميز بين الفساد الحاصل في هذا الجانب، وبين نفوذ التجار. نفوذ التجار يمكن أن يظهر من خلال عرقلة القوانين أو تخفيض نسب الضرائب قانونياً،

وهذا حاصل، وهو من حقهم، مثلاً من خلال تشكيل لوبي ضاغط، لدى الرئيس أو الحكومة من أجل ذلك وهو من حقهم. بينما أن الفساد عندما يلجأ التجار لدفع الرشاوى بحيث تقسم الضريبة نصف للدولة ونصف له. وأنا اتحدى أي رجل أعمال أو تاجر يقول أنه لا يدفع الرشاوى..!! أو أنه يقدم للدولة الضريبة الحقيقية، إذن القانون هنا لا قيمة له لأنه لا يطبق. وأصبحت هناك قواعد فاسدة هي التي تحكم العلاقة بين مصلحة الضرائب وبين التجار. وفي نهاية الأمر فإن المتضرر هو المواطن.

■ إذا كان الأمر كذلك.. فما هو الحل إذن؟

□ الأمر بحاجة إلى تدخل من القيادة العليا..

■ تقصد الرئيس؟

□ نعم.. من الرئيس. لماذا لا يشرف الرئيس على الضرائب مباشرة..؟ لأن الأمور أصبحت فوق طاقة المعقول. ومن ينكر ذلك عليه أن يتابع موظفي الضرائب: من أين جاءت لهم هذه الأموال؟ وأنا أستغرب ما الدور الذي تقوم به هيئة مكافحة الفساد هذه؟ ربما هي فاسدة بنفسها، لأنها ترى الفساد أمام عينها ولا تعمل شيء..!! وتقول النظام والقانون.. أي نظام وأي قانون يشرع للفساد..!! ولماذا وجدت؟ هل وجدت فقط لتعطي مكافآت لأعضائها؟ لماذا لا تقوم هيئة مكافحة الفساد بمطابقة الذمة المالية التي قدمت لها، وبين الواقع..؟ أو قيمة قانون الذمة المالية إذا كانت ستوضع في الإراج أو تظل سرية؟

■ تحدثت كثيراً عن ضرورة إصلاح عملية التحصيل الضريبي.. ودعوت الحكومة لإصلاح هذه العملية أولاً، قبل التوجه لإحداث إصلاح للنشوهات السعرية، ورفع الدعم عن المشتقات النفطية.. هل يعني أنك لست مع رفع الدعم؟

□ مشكلة دعم المشتقات النفطية، هي مشكلة مختلفة وغير مرتبطة بالموازنة، وغير مرتبطة بالأزمة المالية. ذلك أن من أهم وظائف الدولة - باسم المجتمع - هو تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين، بحيث تضمن أن المواطن العاجز يجب أن يحصل على مستوى معيشة مقبول. إن الدولة الآن تقدم دعم للمشتقات النفطية بحوالي 500 مليار ريال - وليس كما قيل العام الماضي أنه 800 مليار، فهذا كذب، وافتراء - وهذا المبلغ (500 مليار ريال) كبير فعلاً. قد يكون من الأفضل تحرير تلك السلع، لأنه صحيح يؤدي إلى تهريب تلك المشتقات، وإلى الإهدار، وإلى سوء الاستخدام.. وأيضاً لأن من يحصل على هذا الدعم هم الناس الذين يستخدمون المركبات. وكما قلت قد يكون من الممكن تحرير هذه المشتقات ولكن السؤال هو: أين ستذهب هذه الإيرادات؟ إذا ذهبت لتمويل الفساد، أو لتمويل أنشطة لا يحتاجها المجتمع أو لا تعود بالنفع عليه.. فهي ضرر. أما إذا ذهبت للفقراء، للمساكين، للمحتاجين.. فهو خير. لكننا نرى - اليوم - أن آلية الضمان الاجتماعي، فاشلة. فمعظم من في كشوفات الضمان هم المشايخ، والمتنفذين، ولليل من الفقراء. وعليه فإنه وقبل مناقشة رفع الدعم، لابد أولاً من مناقشة تصحيح آلية الضمان الاجتماعي. ما يخص الضمان حالياً هو 20 مليار، ومع أنه مبلغ تافه إلا أن من يحصل على معظمه هم المتنفذون..!! إذن لابد أولاً أن نضمن تخصيص مبلغ 100 - 200 مليار ريال لنصل إلى الفقراء الحقيقيين. وبحيث يتم بين الوقت والآخر متابعة المقيد بنسبة الضمان الاجتماعي، لتصحيحها من خلال حذف من لم يعودوا فقراء، وإضافة فقراء حقيقيين آخرين.

■ المعروف أنه قد تم رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، وتم رفع الدعم عن المشتقات النفطية - المرحلة الأولى - والسؤال هو: ما الفائدة التي عادت على المواطن من ذلك؟

□ لم يستفد منه شيئاً، ورفع الدعم الآن - من واقع الأرقام - سوف يؤدي إلى كارثة. لأن الرفع سيؤدي إلى اشتعال الأسعار، وحتماً سيتأثر بنا رها المواطن الفقير.. بمعنى آخر: إذا أخذنا

هذا المال المحرر، ولم ننفقه على شراء السلاح – مثلاً – أو أي شيء عبيثٍ آخر.. وانفتحا على المستشفيات (وهذه المستشفيات لأصحاب الدخل المحدود) فإن خدمات الصحة ستتحسن وبالتالي استفاد منها المواطن الفقير. وبالتالي: إذا أنفقتا هذه الأموال على الأطباء، والمدرسين في الأرياف، مثلاً، سيحصل ذلك على تحسين الصحة والتعليم، وهو مما لاشك فيه أن عائدته سيكون كبيراً على المواطن.

■ **لكن الحكومة تفنخر اليوم أنها خفضت بعض بنود النفقات في الموازنة العامة، والتي وصفتها بغير الحتمية، بنسبة 50 ٪.. والمعوم أن ذلك قد يتسبب في إيقاف مجموعة من المشاريع التنموية، ربما بما فيها المدارس والمستوصفات في المحافظات والأرياف.. ألا يتعارض ذلك مع ما تقوله أنت؟**

□ هذا هو الغباء بعينه، لعدة نواحٍ. أولاً: هذا التخفيض أدى إلى إشاعة الخوف بين الناس. ثانياً: أنه تخفيضي أعمى لا يميز بين الضروري وبين غير الضروري. ثالثاً: أنه لم يطبق بشكل صحيح، بل طبق على بعض الجهات، بينما لم يتم تطبيقه على بعض الجهات النافذة. رابعاً: أن أثره طال المشاريع الاستثمارية. وبالتالي كان على الحكومة أن لا تتخذ مثل هذا القرار الغبي، لأن اضراراه كانت أكثر من فوائده، بل إنه لا فوائد له على الإطلاق.

■ **الحكومة أرادت من تخفيض النفقات، مواجهة العجز، لإبقاء العجز في حدوده الآمنة، كما ذكر التقرير؟**

□ الموازنة العامة ليست أمانة صندوق. لأنها يجب أن تأخذ في عين الاعتبار آثار الإنفاق العام على الاقتصاد. ولذلك لماذا أعطى لها أن تقتصر من الناس عن طريق آذون الخزانة؟ وذلك من أجل مواجهة هذه التدبذبات. لكنها لم تستخدمها الاستخدام الصحيح. فكان البنك يصدر آذون الخزانة عندما يكون هناك فائض لدى الحكومة، بينما يوقف إصدارها عندما يكون هناك عجز، وهذا خطأ.

■ **بالنسبة لآذون الخزانة.. قررت المالية بحسب التقرير خفض مدفوعات الفوائد على آذون الخزانة من (90) مليار ريال/سنة إلى (20) مليار، من خلال توجيه البنك المركزي، بعدم تجديد آذون الخزانة، الخاصة بمؤسسات وهيئات وشركات القطاع العام والصناديق المختلفة، خلال هذا العام، واستحداث آلية جديدة لتمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية غير الضخمية (آذون الخزانة).. هل هذا يعزز من الخطأ الذي ذهبت إليه في الإجابة السابقة؟**

□ هذا هو الغباء بعينه، كما قلت، وأكرر ذلك. لأن آذون الخزانة كجزء من السياسة المالية، غير آذون الخزانة كجزء من السياسة النقدية. ففي السياسة المالية، عندما تكون إيرادات الضرائب وإيرادات النفط، قليلة لأي سبب من الأسباب، والدولة لا تريد أن تعطل نشاطها حتى لا يؤثر على الاقتصاد بشكل عام، فتضطر للإقتراض من المواطنين لتمويل هذا العجز عبر إصدار آذون الخزانة. وعندما يكون لديها فائض تسدد ديونها. لكنها – كما أسلفت – كانت تقترض عندما كان لدينا فائض، والأن – بالعكس – حينما حصل العجز، توقفت عن الاقتراض!!! ومن وجهة نظر السياسة النقدية أن البنك المركزي يشتري هذه الآذون، وتكون ضمن ميزانيته. ويستطيع استخدامها في إدارة السياسة النقدية، بعيدا عن السياسة المالية، ببيعها في حالة أن يريد خفض العرض النقدي، ويشترى في حالة أن يريد زيادة العرض النقدي. وبالتالي يجب أن يكون في محفظته سلة من آذون الخزانة ليستخدما في إدارة السياسة النقدية. لكنه حالياً لا يقوم بذلك. وبالتالي أصبحت آذون الخزانة مدمرة للسياسة النقدية ومدمرة للسياسة المالية في وقت واحد.

وفي الحقيقة أن نفقات آذون الخزانة أكبر بكثير مما ذكر في التقرير. كانت (90) مليار فقط، حينما كنت وزيراً للمالية، ولابد أن تكون الآن قد ارتفعت عن هذا الرقم كثيراً. وبالتالي أعتقد أنه سيتم مواجهة الأمر عبر إقرار اعتماد إضافي أو شيء من هذا القبيل. وفي الوقت الحاضر، فإن التخص من آذون الخزانة، سيؤدي إلى مزيد من الضغوط على البنك المركزي – الذي أصبح الآن يفقد جزء من احتياطياته، وكنت حاولت أقتاع محافظ البنك المركزي بهذا الأمر – عندما كنت وزير المالية – لتطوير آليات بديلة لكنه رفض. ولذلك عليه اليوم أن يتجرع من الكأس نفسه ويجرع البلاد منه. وباختصار أن ما قامت به الحكومة اليوم هو خطأ كبير. وكان يمكن أن تقوم به في السابق، وليس الآن.

■ **كثيراً ما سنعلمنا عن ضرورة أن تلجأ الحكومة إلى تطوير إيراداتها عبر إستغلال وتنمية موارد أخرى غير نفطية، مثل الزراعة والأسماك وغيرها.. الخ، لكننا لم نسمع عن أي نتجدة إيجابية في هذا الاتجاه حتى اليوم.. بريك ما سبب الإخفاق في هذا الجانب؟**

□ ما يعكس الأزمة الحقيقية في هذا البلاد هو إطلاق الكلام على عواهنه، وديغدة عواطف الناس، بدون معرفة ما يمكن تحقيقه، والذي لا يمكن تحقيقه. وعندما يأتي التنفيذ لا أحد ينفذ. وعندما يأتي الحساب، لا أحد يحاسب. هذه النغمة نسمعها منذ خمسة عشر عاماً. ولذلك منذ الأزمة التي حدثت في 1995، لم نسمع عن شيء تم تحقيق حتى الآن. وكان المفترض – منذ وقت سابق – الوقوف على التساؤلات: لماذا؟ وماهي الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ ذلك؟ برنامج حكومي وراء برنامج، وبرنامج انتخابي وراء آخر، وحكومة وراء حكومة، ولكن دون تحقيق أية نتائج في هذا الإطار. والسبب الرئيسي يأتي من عدم وجود جهة تحاسب الحكومات. وبالتالي عزل أية حكومة فشلت في تنفيذ ما وعدت به في برنامجها الحكومي..

■ **ربما تزيد الإشارة إلى ضعف دور المعارضة في ذلك؟**

□ ليست المعارضة فقط.. بل الحزب الحاكم نفسه، ورئيس الدولة نفسه، لأن هذه ضمن مسؤولياتهم. والمحاسبة في نظري تأتي من أربعة مستويات: محاكمة الحكومة نفسها (الحاسبة الذاتية)، ومحاسبة مجلس النواب، ومحاسبة المعارضة، ومحاسبة الشعب. ونتيجة لغياب كل ذلك، نرى ترهلاً حاصلًا

في أداء الحكومات المتعاقبة. هذا الترهل أدى إلى أن رئيس الوزراء والحكومة، لم يعودوا يهتمون، أو يلتفتون للقضايا الكبيرة، بل يلتفتون للقضايا الجانبية البسيطة. لماذا؟ لأن هناك مطالبين وراء هذه القضايا البسيطة. بدل علاج، ترقيات، تعيينات.. الخ. ولذلك نلاحظ أن التعيينات لا تتوقف لأن هناك من يتابع بعدها..!!! ولكن لننظر إلى مشكلة الكهرباء مثلاً: لماذا لم تحل هذه المشكلة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً؟ ولم يعزل أي وزير كهرباء لأنه فشل في علاج المشكلة..!!! كما لم تعزل أية حكومة لأنها فشلت في تحقيق برنامجها..!!! مجلس الوزراء مشغول بمناقشة قضايا ليست هامة، أو يناقش بعض تلك القضايا بشكل موسمي، أو عندما يطلب منهم ذلك من قبل رئيس الجمهورية، أو يحضر اجتماعات الحكومة أحياناً..!!! ومن الملاحظ في هذا الاتجاه أن الرئيس عقد قبل أشهر اجتماعات متواصلة مع الحكومة، وتم خلال تلك الاجتماعات مناقشة العديد من القضايا الهامة. وكل ما أصدرت من قرارات – حينها – وكل ما قيل لم ينفذ على الواقع..!!!

ومع ما قيل من وجود تشكيل حكومي قريب، فإن الوزراء اليوم، أصبح مهمم الأساسي: هل سبقي في وزارته أم لا؟ ويزداد هذا الهم، بسبب عدم وجود معايير حقيقية في بقاء هذا الوزير أو تغيير ذاك..!!! ولذلك ما لم تتغير هذه الإستراتيجية وهذا التعامل، تنوع الموارد سيظل حبراً على ورق. ذلك على الرغم أن اليمين لديها موارد كثيرة.. وعلى سبيل المثال كنت قد رفعت موازنة التعليم الفني 120 ٪ وكنت بصدد توقيع اتفاقية مع صندوق التنمية الكويتي، والبنك الدولي ومع الكثير من الدول المانحة، لإنشاء كلية للتدريب والمدربين، ومركز لإدارة المهارات المطلوبة على مستوى الوطن العربي. غير أنه لما أقصيت من الوزارة، فإن هذا الموضوع انتهى عملياً، وإن ظل يتم الحديث عنه في الخطابات، وهل تصدق أن هناك أكثر من مليار ونصف المليار ريال مكتنزة في آذون الخزانة من صندوق تنمية المهارات..!!! خصصت للتدريب ولكنها لم تستخدم..!!! الحكومة بعد ذلك خفضت الموازنة الخاصة بالتعليم المهني لأنها لم تستخدم.. وكنت من جهتي أنوي – باستخدام جزء من تلك الأموال – استقدام خبراء تدريب من الخارج وإعادة هيكلة وزارة التعليم الفني والمهني، واليوم كنا سنجني الثمار لو كان الأمر قد تواصل.. فقد جاء قرار مجلس التعاون الخليجي، الآن ليقول أنهم سيسمحون بقبول العمالة اليمنية الماهرة، ولو كان لدينا عمالة ماهرة لكانت استفادات من هذا القرار وبالتالي ستكون قد حللنا جزء كبير من مشكلة البطالة.

■ **من وجهة نظرك، ما هو البرنامج الواجب على الحكومة العمل عليه حتى تنجح في تحقيق الإصلاحات المالية والاقتصادية المطلوبة؟**

□ أولاً: أي شخص اتضح فساده، أو ارتكب مخالفات، أو عليه تهمة فساد مؤشراتها قوية، فيجب عزله أولاً ومن ثم يحال للمحاكمة.. لا أن يرقى من مدير علينا إلى وزير أو وكيل أو سفير. ثانياً: علينا أن نبحث عن الكفاءة قبل الولاء. بعيداً عن السياسة، وخصوصاً في المناصب غير السيادةية. ثالثاً: يجب علينا أن نربط زيادة الوظائف بالمهام والاختصاصات. كيف يمكن لحافظة يكون لديها 20 وكيل ووكيل مساعد أن تعمل؟! إما أن يتصارع المحافظ مع هؤلاء الوكلاء، وإما أن يتنازع الوكلاء الاختصاصات فيما بينهم، وإما أن تتوسع رقعة النهب من قبل هؤلاء الوكلاء للدولة والمواطنين.. خصوصاً إذا لم تعطهم الدولة ما يكفيهم. رابعاً: علينا جدولة المشاريع حسب أهميتها. بحيث نعطي للمشاريع الإستراتيجية أهمية أكبر. خامساً: يجب أن يكون هناك تخطيط مالي لمدة أربع أو خمس سنوات. بحيث نعرف ما هي مواردنا ونرسم سياستنا وفقاً لذلك. لا أن نمشي كالأعمى. سادساً: إعطاء الأولوية للمشاريع المولة خارجياً لأن نصيب الحكومة منها يكون بسيطاً جداً. فإذا لم نفي بالالتزاماتنا المحلية تجاه هذه المشاريع، نكون قد أعطينا مبرر للممولين الخارجين بالتخلي عن تلك المشاريع. وهذا ما يؤكد أن أوضاعنا من القروض الخارجية لم يتعدى 50 ٪.

■ **الوضع أن هذه النقطة الست هي نقاط هامة جداً.. غير أنها في اعتقادي تنطرق للإصلاحات الإدارية أكثر منها للإصلاحات المالية والاقتصادية.؟**

□ المشكلة الكبرى تكمن في العامل الإداري المختل، لأن القضية الاقتصادية والمالية، بل وكافة القضايا الأخرى، تنسحب عليها مباشرة. وما أقصده هنا أنه يجب علينا تحديد أولوياتنا، ويجب أن تكون أولوياتنا الاقتصادية واضحة. نحن بلد يعتمد على البشر، وبالتالي يجب أن تكون المهمة رقم واحد لنا هي تأهيل القوة البشرية.

والحاصل الآن أنه ليس لدينا أولوية اقتصادية. هناك من يتحدث عن الثروة السميكية، ونحن في الحقيقة لا يوجد لدينا سمك بالحجم التجاري الاستثماري. والسياحة أيضاً ضعيفة، لأنه – في الوقت الحاضر – لا الدعم الداخلي كبير، ولا السائح الخارج يأتي في ظل الاختناقات الداخلية. وأنا سأقترح في هذا المجال أنه ينشئ صندوق خاص، لدعم وتمويل كل من يريد أن يتعلم. يدفع له مبلغ مالي يعيش عليه ويعد ذلك توفر له وظيفة في الداخل أو في الخارج، حسب رغبته. إلى جانب أن من يعمل مع الحكومة يجب أن لا يعمل في القطاع الخاص.

■ **مما سبق كله، نريد أن نعرف هل هناك سبيل لدى الحكومة، لتقوم بالإصلاح المالي والاقتصادي، بدون التفكير برفع الدعم عن المشتقات النفطية، الذي أصبح مؤكداً؟**

حوار

< الحكومة والوزراء مشغولون بالتعيينات والترقيات و بدل العلاج

بينما لا يلتفتون للقضايا الرئيسية، ففضية الكهرباء مثلا لم

تحل منذ أكثر من 15 عاما

اذهب إليه لعرض القضية عليه..

■ **(مقاطعة) لدرجة أنه يقال بأنه، يتدخل مثلاً في تعيين مدير عام في مؤسسة، أو في وزارة..!!! كما أنه – مثلاً – يصعب على مسئول حكومي أو وزير أن يوقع عقدا استثماريا مهما بدون اللجوء إليه..**

□ (بصوت مرتفع) من أين يأتي الرفع بترشيح فلان أو علان؟ ومن الذي يقدمه للرئيس؟ ومن الذي يجلس إلى جواره، ويتوسط لديه؟ أقول لك أنني شاهدت مثل هذه الأمور بعيني.. كل هذه الأمور تأتي من الذين تحته. مثلاً: عندما يطلب محافظ مسا، من الرئيس، أن يعين له الوكيل الفلاني، الرئيس يوافق، وهو لا يدري كم عدد الوكلاء في هذه المحافظة..!!!

■ **إذا انتقلنا إلى نقطة أخرى.. وهو ما يجري في البلاد من حراك جنوبي، وما يحدث في صعدة، من إضطرابات، بل وفي اليمن من توترات بشكل عام.. هناك من يرى أن الوضع الاقتصادي المندهور، يمثل سببا رئيسيا لوجود تلك بوأ، من وجهة نظركم ما مدى إسهام الوضع الاقتصادي في زيادة الاحتقان؟**

□ العامل الاقتصادي قد يكون مؤثر، لكن لا أحد لديه العصا السحرية، لحل هذه المشكلة الاقتصادية، كما قد يعتقد البعض أن ذلك ممكناً بضربة حظ. لا المعارضة قادرة، ولا دعاة الانفصال، ولا غيرهم. ولذلك فأننا أشبه العامل الاقتصادي بـ«قميص عثمان». إذ يتم استغلاله أحيانا للتسبب في هذه الاضطرابات. وفي الحقيقة أن هناك غياب لمفهوم الحقوق. مثلاً: نجد أن المحافظات الجنوبية تأخذ من الموازنة العامة، ما هو أكثر من نسبتهم كسكان. وهذا أنا متأكد منه، كوني كنت وزيراً للمالية. وقد لاحظت أن نسبة أبناء المناطق الجنوبية في جهاز الدولة، أكثر بكثير من نسبتهم مقارنة بعدد السكان. وهذا يعود إلى أن الدولة في الجنوب كانت توظف الجميع، وبعد الوحدة، أدخلتهم إلى الجهاز الإداري والعسكري للدولة. لكن الإشكالية اليوم، ليست هذا، الإشكالية مرتبطة بالفلساد الإداري غالباً،وهي هنا تأتي على هيئة التساؤل

التالي: من الذي يوظف من أبناء المناطق الجنوبية، ومن الذي لا يوظف؟ الذين يوظفون هم من لديهم وساطات، ومن لا توجد لديهم وساطات لا يوظفون؛ وبمعنى آخر أيضاً: إذا قدمت المساعدات للفقراء، فإن الناس سيقبلون ذلك. لكن أن تعطي الأموال للأغنياء، وتوزع الأراضي للثاقدين والأغنياء..!!! هذا ما أثار حفيظة الناس. لماذا لا توزع الأراضي على الفقراء والمحتاجين، لتحسين حياتهم، وأسلوب معيشتهم؟ إن غياب مثل هذه المعايير، أدى إلى الشعور بهذا الظلم، الذي يقع على جزء كبير من أبناء اليمن – بشكل عام – وإن كان أبناء الجنوب لهم خصوصية في هذا، كونهم يشعرون أنهم تنازلوا عن دولة. وبالتالي من حقهم أن يتدللوا علينا.

الأمر الآخر: أن أبناء المناطق الجنوبية كان اعتمادهم على الدولة – في إغاشتهم – اعتماداً كبيراً، وبالتالي فقد ظهر ذلك بوضوح، بعد الوحدة، حينما فقدوا تلك الإعانات الغذائية التي كانت الدولة تقدمها لهم باستمرار. – والحل – في اعتقادي – بالحقوق، وتوظيف من يستحق الوظيفة بعيداً عن المعايير المحجفة، وبالقضاء على الفساد الحاصل في أجهزة الدولة، لا يمكن أو لا أحد يستطيع أن يحل المشكلة الإقتصادية القائمة بظرف سنة أو سنتين. على الأقل الأمر بحاجة إلى خمس سنوات.

■ **خمس سنوات.. الدكتور عبد الكريم الإرياني – المستشار السياسي لرئيس الجمهورية – قال في تصريحات صحفية قبل أيام، أن اليمن في العام القادم (2010) قادمة على مجاعة كبيرة، قد تعصف بها.. في ظل المؤشرات التي لديك، هل من الممكن يحدث ذلك؟**

□ أعتقد أن الدكتور عبد الكريم الأرياني، غير مؤهل لقول ذلك، لأنه ليس إقتصادياً.

■ **لكنه كان رئيس وزراء، وأحدث إصلاحات إقتصادية مهمة في البلاد، أو بدت مهمة في حينه؟**

□ كان رئيس وزراء، والأوضاع في ذلك الحين، تختلف عنها اليوم. أنا لا أقول أن البلاد بهذا السوء، ولا أقول أنها ستكون مثل ماليزيا أو دبي. اليمن في الوقت الحالي، ما تزال في وضع جيد، ولكن كان بالإمكان أن تكون أفضل مما هي عليه الآن.

■ **ولكن هل بالإمكان الانتظار أكثر؟ فانت تقول ربما تتحسن الأوضاع الاقتصادية، بعد خمس سنوات، فيما لو حدثت إصلاحات حقيقية اليوم؟**

□ إذا بدأنا الآن، يمكن أن نجني الثمار بعد خمس سنوات. أما إذا لم نبدأ الآن، فسيظل الوضع على تدهوره. لأن ذلك بحاجة إلى منظومة كبيرة من الإصلاحات الحقيقية.

■ **كنت وزيراً للمالية، فماذا قدمت في هذا الاتجاه؟**

□ حينما كنت وزيراً، كنت صريحاً وأعني ما أقول حينما أكدت أنني سأصلح الأوضاع خلال خمس سنوات فقط.

■ **ولكن مالذي حدث؟**

□ حدث أنني أقصيت من الوزارة بعد عام فقط.

□ **لا أدري، ولكني أقصيت، وبالتالي..**

■ **(مقاطعة) ربما لأنك حاولت أن تصلح الأمور، وواجهت الفاسدين بحزم، وهذا ما يحدث في البلاد، على الدوام.. فكيف يمكن..**

□ (مقاطعة) وهذا خطأ..كان يفترض أن يقال لي ما هي الأسباب التي أدت إلى إقصائي، ولماذا بقي غيري، مثلاً..

■ **هذا ما حدث لك، وهذا ما يحدث دائماً لكل من يحاول أن يصلح.. ومع ذلك ما زالت تؤكد وتصر على أن الرئيس**

□ **الإصلاح المالي والاقتصادي، ليس بديلاً عن رفع الدعم.**

■ **هل يعني أنك مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية؟**

□ إذا كان ذلك وفقاً لشروط معينة. كما أوضحت ذلك في السابق. الخطأ هنا المقارنة بين العجز في الموازنة وبين رفع الدعم.. لأنه لو كان كذلك، فإنه كلما رفعنا الدعم دون حل المشكلة من جذورها، فإن العجز سيعود مرة أخرى. وهذا ما حدث في السابق. حينما رفعنا الدعم عن القمح خدمنا ذلك في حلة معينة ثم عاد العجز وعادت نفس المشكلة. الإصلاح المالي والإداري، هو أن ننفق المال في مجالات تولد دعم وبالتالي تغنيانا في المستقبل عن العجز. فالإصلاح المالي والإداري لا يعني التقليل من الأنفاق، وإنما اتفاق الريال في مجال يولد لك ريال، وليس في مجال تخسر فيه هذا الريال، دون أن يعود بالفائدة.

■ **أنت تتحدث عن المستقبل، بينما أن وزير المالية يؤكد في تقريره أن العجز في موازنة 2010 سيرتفع بشكل أكبر، مما سيؤثر على المالية العامة، مالم يتم إجراء حلول إسعافية سريعة ومنها رفع الدعم عن المشتقات النفطية..**

□ هذا الكلام لا ينم عن أدنى معرفة بالعمل الاقتصادي..!!! هذه حلول ترفيعية، لن تقيد البلاد بقدر ما ستزيد من أزماتها. إذا كانت الأموال تذهب في تمويل خرمسات لا قيمة لها فهو ضرر على البلاد. لكن إذا قمت مثلاً بتمويل مصنع لتكرير البترول، في ظل هذا العجز، فإنه غدا سيدير علينا الأموال بحيث سيمكثنا من تغذية العجز. اليوم عجز وغدا سيكون فائض. لا يجب علينا أن ننظر إلى العجز على أنه عجز مطلق.. فهذا العجز سيكون مبرر، لأنك أنفقته من أجل مشروع يدر عليك بالأرباح، وليس في مشاريع وهمية غير مجدية إذا كنا نوظف الناس في الخدمة المدنية بطريقة فاسدة، وبدون جدوى وننفق عليهم الأموال هكذا عبثاً، فهنا سيكون العجز نتيجة

لأخطاء.. وإذا كان الفساد يلتهم الكثير من الموارد الحكومية فهذا خطأ، وإذا كان العجز بسبب مشاريع متعثرة فهذا خطأ. لأن هذا كله لا نستفيد منه في المستقبل. إذن علينا أن نتكلم عن العجز من ناحية، وكيف نعالجه بكفاءة الإنفاق في نفس الوقت. ونعود لنقول مجدداً ونكرر أن معالجة العجز بهذه الطرق غير السليمة لا يفيد. لأننا رفعنا الدعم عن القمح، لكن العجز عاد مرة أخرى، ورفعنا الدعم عن المشتقات النفطية – المرحلة الأولى – لكن العجز ظل قائماً، ولم تحل المشكلة، وإذا كان رفع الدعم اليوم مبرراً، فإنه في ظل هذه الموازنة من الممكن أن تحل المشكلة لسنة أو سنتين ثم تعود من جديد.. لأن الموازنة في هيكلتها مختلة.

■ **تحدثت عن جملة من الإصلاحات الضرورية، باعتقادك هل مايزال الرئيس قادرا على إجراء تلك الإصلاحات على الرغم من أنه فوت فرص كثيرة على مدى أكثر من 30 عاماً وهو في رأس الحكم..؟ وهل ما يزال هناك فرصة – اليوم – للقيام بإصلاحات من مثل هذا النوع؟**

□ أعتقد أن الرئيس – حفظه الله – قادر على ذلك، لأن حسه الوطني موجود، وإذا استمع إلى الرؤى السليمة يقتنع بها. كما أنه ليس أيديولوجي. وفي اعتقادي أن المشكلة تكمن في أن مساعديه وحكومته والشعب لا يستخدمون قدراته بالشكل الصحيح. فينكهوه بمشاكل يمكن أن تحل على مستوى المحافظات أو على مستوى الحكومةوهذه المشاكل تبعده أو تقلل من تفكيره الإستراتيجي. وأعتقد أن الرئيس لو أستطاع ترتيب أوراقه في هذا المجال بحيث يحمل هؤلاء الناس مسئولياتهم ولا يعمل هو بدلا عنهم. وأنا أعتقد أن المسئولية يجب أن تحمل لمن هم حول الرئيس. أنا عندما كنت وزيراً للمالية، كنت أتصرف، وأحاول أن لا أعود إليه إلا في حل القضايا الأساسية.

■ **أنت تحاول الآن تبرئة الرئيس من هذه القضايا بينما يدرك الجميع أن مشكلة الفساد لا يمكنها أن تستمر بهذا الشكل بدون رضا أو موافقة الرئيس نفسه؟**

□ سأعطيك مثلاً، ربما يؤكد عكس ما تقوله.. عندما كنت وزيراً للمالية، وقررت القضاء على عصابة الفساد في مصلحة الضرائب، وإقالتهم من وظائفهم، تدخل رئيس الوزراء، حينها وأراد إلغاء القرار وإعادتهم، لكنني حينما رفضت ذلك، وقف الرئيس إلى جانبي. إذن رئيس الحكومة يريد من الرئيس أن يوجه الفساد، وليس هو. والوزير مثله، وهم جراً. أجهزة الدولة تحاول أن تورط الرئيس في إيجاد الحلول لمشاكلها. وربما أن المشكلة لدى الرئيس – من وجهة نظري – أنه لا يرد لهم تلك القضايا ويطلبهم بإيجاد الحلول لها.. بل يقبلها منهم ويسعى لحلها بنفسه. ومن يجلس جوار الرئيس يلاحظ هذا الكم الهائل من القضايا المرفوعة إليه من جهات مختلفة.

■ **الغائب في هذا الأمر أن الرئيس يتدخل بكل شيء، بل ويرفض أن تدار الكثير من الأمور والتعيينات والحلول بعيداً عنه..!!!**

□ (مقاطعة بشدة) هذا ليس صحيحاً.. وأنا أؤكد أن مثلي هذا الكلام – في الغالب – ليس صحيحاً. أنا كنت وزيراً للمالية، ولم يتدخل الرئيس في عملي إلا حينما كنت أنا الذي